رقم الوثيقة: AFR 03/02/00 **بيان صحفي: 050/00**

22 مارس/آذار 2000

أنغولا : المدنيون يعانون مع تزايد انتفاء الأمن على حدود ناميبيا نتيجة للصراع في أنغولا

قالت منظمة العفو الدولية، في تقرير نُشر اليوم، إن امتداد الحرب الأهلية في أنغولا إلى داخل ناميبيا أدى إلى تصاعد ملحوظ لانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الحدودية التي تعاني من عدم الاستقرار.

ومضت منظمة العفو الدولية تقول إن "امتداد الصراع الأنغولي إلى داخل ناميبيا، وما نتج عنه من تصعيد لانتهاكات حقوق الإنسان، يُعد ضربة أخرى لقارة تعصف بها الصراعات بالفعل."

وأضافت المنظمة المعنية بحقوق الإنسان تقول "لقد ارتكبت القوات الأنغولية والناميبية انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في أعقاب قرار حكومة ناميبيا السماح للقوات الأنغولية بالقيام بعمليات ضد قوات 'حركة الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا ' (أونيتا) انطلاقاً من الأراضي الناميبية. وأدى هذا بدوره إلى قيام 'أونيتا' بشن غارات انتقامية وحشية بهدف بث الفزع والرعب بين السكان."

"كما اشتد التوتر أيضاً في شمال شرق ناميبيا نتيجة لحملة القمع التي تقوم بها الحكومة الناميبية في منطقة كابريفي بشرق البلاد ضد من تشتبه في أنهم من أعضاء "جيش تحرير كابريفي" الذين يثيرون القلاقل طلباً للاستقلال."

وقد أُعد التقرير في أعقاب زيارة لناميبيا قام بها باحثون من منظمة العفو الدولية في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط هذا العام، وهو يوثّق الوضع الذي يعيش فيه السكان المدنيون على جانبي الحدود فيما يخص حقوق الإنسان، ويخلص إلى أنه لم يُبذل أي جهد يُذكر للتحقيق في الأنباء التي أفادت بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى ساحة العدالة.

وقد استمع باحثو منظمة العفو الدولية لروايات شهود عيان وأقاويل عن قيام القوات المسلحة الأنغولية بتنفيذ عمليات إعدام خلال الهجوم الذي شنته في أواخر عام 1999 لاستعادة بلدات وقرى تسيطر عليها "أونيتا."

ومن مثل هذه الحوادث حادث وقع على الضفة الشمالية لنهر أوكافانغو الذي يفصل بين جنوب شرق أنغولا وشمال شرق ناميبيا يوم 14 ديسمبر/كانون الأول 1999 وشهده أشخاص على الجانب الناميبي. وقال هؤلاء الأشخاص إنهم رأوا مجموعة من الرجال يقتادهم جنود من القوات المسلحة الأنغولية إلى الأدغال، ثم سمعوا دوي إطلاق النار. وبعد بضعة أيام عبر صحفيون الحدود إلى الأراضي الأنغولية وذهبوا إلى المكان الذي اعتقدوا أن دوي إطلاق النار كان صادراً منه قرب قرية هالوكومبي. وهناك عثروا على ست جثث متعفنة والتقطوا صوراً لها.

وفي حادث آخر وقع يوم 22 يناير/كانون الثاني أحاط جنود من القوات المسلحة الأنغولية العاملة في موشانغارا بناميبيا بأحد حراس الغابات، ويُدعى تاديوس موبيلي، وأطلق أحدهم النار عليه فأرداه قتيلاً. وكانوا يتهمونه بعدم تحذيرهم من لغم خلفته مجموعة من مقاتلي "أونيتا" أثناء تقهقرها وأدى انفجاره إلى إصابة جندي من القوات المسلحة الأنغولية.

غير أن الغالبية العظمى من حالات القتل العمد والعشوائي التي وقعت على امتداد الحدود، وخاصة في منطقة كافانغو الشمالية وعلى طول قطاع كابريفي، كانت من تدبير حركة "أونيتا." ففي حادث وقع يوم 6 فبراير/شباط قُتل 28 شخصاً وجُرح 42 آخرون عندما هاجمت مجموعة كبيرة من مقاتلي "أونيتا" بلدة سانتا كلارا على الجانب الأنغولي من الحدود. وكان من بين القتلى والجرحى نساء وأطفال.

وشدّدت منظمة العفو الدولية في تقريرها على أن "كل الهجمات المتعمدة على المدنيين الذين وقعوا بين رحى الصراع تأتي في انتهاك سافر للقانون الإنساني الدولي الذي يقضي بمعاملة كل من لا يشارك بدور نشط في العمليات الحربية معاملة إنسانية." ومضت قائلة "ينبغي أن تضمن 'أونيتا' التزام كل من يخضعون لقيادتها بهذه القواعد الخاصة بالحرب والمعنية بحماية المدنيين من التعرض للتعذيب أو القتل العمد."

ومن ناحية أخرى يواجه اللاجئون الفارون من القتال في أنغولا مصيراً تحيطه الشكوك في ناميبيا. فقد فُصل بعض الرجال بصورة متعمدة عن أسرهم، و"اختفى" هؤلاء الرجال فيما يبدو في بعض الحالات. ويُذكر أن "القوة الميدانية الخاصة" التابعة لقوات الأمن الناميبية قد سلّمت القوات المسلحة الأنغولية قسراً بعض من يُشتبه في أنهم ساعدوا حركة "أونيتا،" وذلك دون إعطائهم الفرصة لطلب اللجوء، فضلاً عن أن هذا العمل يمثل انتهاكاً للقانون الناميبي.

ففي مخيم أوسير للاجئين في ناميبيا، الذي يأوي ما يربو على 8500 لاجئ، شكت 40 امرأة على الأقل من أن أزواجهن لم يلحقوا بهن في أوسير على الرغم من أنهم كانوا معهن عندما عبروا الحدود سوياً إلى ناميبيا. وقالت النسوة إنهن يخشين أن يكون الرجال قد سُلموا للجيش الأنغولي. ووردت لمنظمة العفو الدولية أنباء أخرى تفيد أن القوات المسلحة الأنغولية أخذت بعض الرجال من اللاجئين في مخيم أوسير إلى ثكنات عسكرية في إقليم كونين بأنغولا لتجنيدهم في الجيش.

وأكدت منظمة العفو الدولية على أن "الاتفاقية الخاصة باللاجئين الصادرة عن الأمم المتحدة تحظر بشكل واضح إعادة أي شخص بصورة قسرية إلى بلد قد تكون حياته فيه عرضةً للخطر."

كما ارتكبت قوات الأمن الناميبية، بما فيها "القوة الميدانية الخاصة"، انتهاكات لحقوق الإنسان ضد السكان في قطاع كابريفي. وتردد أن كثيرين، من بين 300 شخص اعتُقلوا للاشتباه في صلتهم بالهجوم الذي شنه "جيش تحرير كابريفي" على العاصمة الإقليمية كاتيما موليلو يوم 2 أغسطس/آب 1999، قد تعرضوا للضرب والتعذيب. وفي الفترة التي انقضت منذ يناير/كانون الثاني 2000، قدّم 35 محتجزاً شكاوى من تعرضهم التعذيب. وحدد كثيرون من الشاكين أسماء ثلاثة من ضباط الشرطة على أنهم ممن مارسوا التعذيب، لكن الضباط الثلاثة ما زالوا في الخدمة.

كما دأب أفراد "القوة الميدانية الخاصة" على ضرب المدنيين الذين يستوقفونهم لفحص وثائق الهوية، حسبما ورد من مقيمين في روندو بناميبيا وبلدات وقرى أخرى على طول ضفة النهر. فقد اعتُقل مزارع يُدعى كامونغوي نغوندا، يوم 3 فبراير/شباط، لأنه لم يبرز وثائق هويته ثم اقتاده أفراد "القوة الميدانية الخاصة" إلى قاعدتهم في المطار وجلدوه على ظهره وصدره. واستمر احتجازه هناك لمدة أسبوعين.

هذا، وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات الناميبية والأنغولية إلى إجراء تحقيقات في جميع الأنباء عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، وعمليات القتل العشوائي والضرب والتعذيب، مع ضمان تقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة.

واختتمت منظمة العفو الدولية تقريرها قائلة إنه "حتى يمكن وقف انتشار العنف في المنطقة، فإنه يتعين تقديم كل المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات إلى ساحة العدالة، وإلا فسيسفر استمرار الإفلات من العقاب عن مزيد من المعاناة الإنسانية."

للحصول على مزيد من المعلومات، أو للحصول على نسخة من التقرير المعنون *"أنغولا وناميبيا: انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الحدود،"* يُرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة، هاتف: 5566 413 171 44+، أو الاطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه: http://www.amnesty.org